



Analysis of the impact of public expenditures and taxes on the general stock index

*تحليل أثر النفقات العامة والضرائب في المؤشر العام للأسهم

**أ.د. جواد كاظم البكري

**بتول مهدي صلوحى

Abstract :

The research problem centers on answering the following questions: Did politics contribute to raising the efficiency of the Iraqi financial markets? Does fiscal policy have an effective role in the Iraqi economy? Did the financial policy encourage financial investors to invest in their own shares? In light of answering the questions, the researcher was able to put a hypothesis that there is a relationship and a positive moral effect between the financial policy tools and the general stock price index. The research reached the following results: The value of the explanatory power factor was ($R^2= 0.43$), which means that the changes in the dependent variable will be (43%) due to changes in the independent variables, while the remaining (57%) is due to factors Economic and political did not fall within the estimated standard model.

*بحث مستقل.

**جامعة بابل – كلية الإدارة والاقتصاد .

المستخلص :

تأتي أهمية البحث من خلال دور أدوات السياسة المالية (النفقات العامة والضرائب) في الاقتصاد الوطني وتأثيرها على الأداء الاقتصادي، إذ تساهم تلك الأدوات في تشجيع الاستثمار وتقليل معدلات البطالة والركود والانكماش وتوفير فرص العمل ورفع مستوى الدخل، وتساهم برفع أداء سوق الأوراق المالية وتشجيع المستثمرين بالاستثمار بأسهمهم، كما تساهم بجذب المستثمرين الأجانب من خلال سياسة الدعم والاعفاءات الضريبية في البلد. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي والكمي، فكانت أدوات السياسة المالية (الانفاق العام والضرائب) متغيرات مستقلة، والمؤشر العام للأسعار الأسهم متغيراً تابعاً، وتوصل البحث إلى النتائج الآتية: بلغت قيمة معامل القوة التفسيرية ($R^2 = 0.43$)، وتعني أن التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ستكون بنسبة (٤٣ %) بسبب التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، أما المتبقي بنسبة (٥٧ %) يعود إلى عوامل اقتصادية وسياسية لم تدخل ضمن النموذج القياسي المقدر.

المقدمة :

تعد السياسة المالية من أهم السياسات الاقتصادية الكلية والتي تساهم في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي ، وزيادة مستوى التوظيف وتقليل معدلات البطالة، من خلال استخدام أدواتها هما: الانفاق العام والضرائب، فإذا كان الوضع الاقتصادي في حالة تضخم فتقوم الحكومة بتخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب لغرض الاستقرار في المستوى العام للأسعار، أما في حالة الانكماش والركود فتقوم بزيادة الانفاق العام وتقليل الضرائب وزيادة الاعفاءات الضريبية لغرض معالجة الركود والانكماش وتقليل معدلات البطالة في الاقتصاد الوطني، كذلك تمويل المشاريع الاستثمارية لزيادة الطاقة الانتاجية، وتؤدي السياسة المالية دوراً مهماً في التأثير في أداء سوق الأوراق المالية، فعندما تتخذ الحكومة سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الانفاق العام وتخفيض الضرائب سيشتجع المستثمرين الى القيام بعملية الاستثمار المالي بالأوراق المالية الخاصة بهم

أهمية البحث :

١. تساهم السياسة المالية في التأثير في رفع أداء الأسواق المالية. وتشجيع المستثمرين الماليين بالاسهم الخاصة به.
٢. تساهم في تطوير امكانية الأسواق المالية وزيادة الاستثمارات.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. هل ساهمت السياسة برفع كفاء أسواق المال العراقية؟
 ٢. هل للسياسة المالية دوراً فعالاً في الاقتصاد العراقي؟
 ٣. هل السياسة المالية شجعت المستثمرين الماليين بعملية الاستثمار بالأسهم الخاصة بهم؟
- فرضية البحث:** ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك تأثير إيجابي للسياسة المالية في أداء سوق العراق للأوراق المالية.

هدف البحث :

١. تحليل واقع السياسة المالية في العراق.
 ٢. تحليل اتجاهات المؤشر العام للأسعار الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية.
 ٣. قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالية في المؤشر العام لأسعار الأسهم في العراق.
- منهجية البحث:** اعتمد البحث على الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي للتعبير عن العلاقة بين أدوات السياسة المالية والمؤشر العام للأسهم، والمنهج الكمي باستخدام أدوات التحليل الاحصائي.

حدود البحث :

١. الحدود المكانية : سوق العراق للأوراق المالية
٢. الحدود الزمانية (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) .

المبحث الأول

الاطار النظري للسياسة المالية والمؤشر العام لأسعار الأسهم

أولاً : الاطار النظري للسياسة المالية :

١. تعريف السياسة المالية : هي السياسة التي تضعها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال تغيير الانفاق الحكومي والضرائب بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروات. وتختلف السياسة المالية عن السياسة النقدية، فالسياسة المالية يكون هدف الأساسي التأثير في مستوى الدخل في سوق السلع والخدمات من خلال تغيير الانفاق الحكومي والضرائب.

٢. أدوات السياسة المالية :

أ. الانفاق العام : هو مجموع الاموال التي تنفقها الدولة أو احدى مؤسساتها العامة خلال فترة زمنية معينة لغرض اشباع الحاجات العامة في البلد الذي تديره الدولة (عثمان، ٢٠٠٨، ١٦٠)، وتعرف أيضاً هي مبلغ نقدي بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة.(البطريق، ٢٠٠٠، ٤٧٠).

ب. الضرائب: هي اقتطاع نقدي جبري تجريه الدولة أو احدى هيئاتها العامة على موارد الوحدات الاقتصادية المختلفة بقصد تغطية الاعباء العامة دون مقابل محدد وتوزيع هذه الاعباء بين الوحدات الاقتصادية وفقاً لمقدرتها التكاليفية (الجنابي، ١٩٩٠، ١٣٦)، وتعرف أيضاً هي كل اقتطاع مالي في صورة مساهمة نقدية اجبارية من الافراد للمشاركة في تحمل اعباء الخدمات العامة والانفاق الحكومي، وحسب مقدرتهم على الدفع دون النظر الى تحقيق نفع خاص يعود اليهم (الزبيدي، ٢٠٠٦، ٣١).

ثانياً : المؤشر العام لأسعار الأسهم : هو مؤشر إحصائي يقيس الأداء الكلي للسوق، ويتكون من معدل أسعار مجموعة من الأسهم تستخدم مقياساً للحركة العامة للسوق (الموسوي، ٢٠٠٩، ٥٨)

ثالثاً : أثر أدوات السياسة المالية في المؤشر العام لأسعار الأسهم : إن متغيرات السياسة المالية تؤثر في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية عن طريق التأثير في الانفاق العام والضريبة، إذ تؤثر على حجم الدخل القومي مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وزيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب مما ينعكس ايجابياً على المؤشر العام لأسعار الأسهم بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والدولة تعالج المشاكل الاقتصادية من خلال اتباع برامج انفاقية وإدارية معينة، ففي أوقات التضخم تقوم بتخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب لغرض تخفيض المستوى العام للأسعار ومعالجة الفجوة الانكماشية، أما في أوقات الانكماش تقوم بزيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب واتباع سياسة ضريبية تشجيعية وبالتالي سيزداد حجم الاستثمار ، مما يؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني. (كاظم، ٢٠٠١، ٢)

المبحث الثاني - تحليل واقع السياسة المالية والمؤشر العام لأسعار الأسهم في العراق

أولاً : تطور أدوات السياسة المالية في العراق للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠٢٠) :

١. تطور الانفاق العام في العراق: يلاحظ من خلال بيانات الجدول (١) أن الانفاق العام قد انخفض من (٨٤،٦٥٩،٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠١٠) الى (٧٨،٧٥٧،٦٦٦) مليون

دينار في عام (٢٠١١) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٦,٩٧ - %)، بينما ارتفع الى (١٠٥,١٣٩,٥٧٥) مليون دينار في عام (٢٠١٢) وبمعدل تغير سنوي بلغ (٣٣,٤٩ %) بسبب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الفائض المالي المستمر في الموازنة العامة لدعم مشاريع الاستثمار والتعمير، ثم ارتفعت أيضاً الى (١١٩,١٢٨,٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠١٣) وبمعدل تغير سنوي بلغ (١٣,٣٠ %)، بسبب توجه الحكومة زيادة التخصيصات ودعم البطاقة التموينية ودعم المشاريع الانتاجية والخدمية وإنشاء البنى التحتية، إضافة توفير فرص العمل في القطاعات الاقتصادية كالكهرباء والسكن ودفع تعويضات وصرف مستحقات الشهداء واطلاق الدرجات الوظيفية لذويهم، إضافة الى تزايد حالات الفساد المالي واستغلال المال العام. (التقرير الاقتصادي السنوي، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٠ - ٢٠١١) (البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٠ - ٢٠١٣) ..

وفي عام (٢٠١٤) شهد الانفاق العام انخفاضاً الى (١١٣,٤٧٣,٦٠٠) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي (٤,٧٤ - %) بسبب الانخفاض في أسعار النفط الخام الى (٩٤,٩) دولار للبرميل الواحد بعد ان كان (١٠٣) دولار للبرميل، مما أدى الى انخفاض الايرادات النفطية وانخفاض الايرادات العامة أدت الى عجز الموازنة العامة، إضافة الى تدهور الوضع الاقتصادي وزيادة الركود والانكماش في الاقتصاد العراقي، ثم استمر بالانخفاض ليصل الى (٦٧,٠٦٧,٤٠٠) مليون دينار في عام ٢٠١٦ وبمعدل تغير سنوي بلغ (٤,٧٣ - %) بسبب تدهور الاوضاع الامنية والاقتصادية واتخاذ الحكومة سياسة مالية انكماشية من خلال الاستقطاع من رواتب الموظفين وايقاف التعيينات في أغلب الوزارات الحكومية.

وفي عامي (٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩) شهد الانفاق العام ارتفاعاً الى (٧٥,٤٩٠,١٠٠) ، (٨٠,٨٧٣,١٠٠ ، ١١١,٧٢٣,٦٠٠) مليون دينار على التوالي وبمعدلات تغير سنوية مقدارها (١٢,٥٦ % ، ٧,١٣ % ، ٣٨,١٤ %) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية الى (٤٩,٩) دولار، مما انعكست على زيادة الايرادات النفطية وزيادة الايرادات العامة التي أدت الى تحقيق الفائض في الموازنة العامة.

جدول (١) تطور الانفاق العام في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) (مليون دينار)

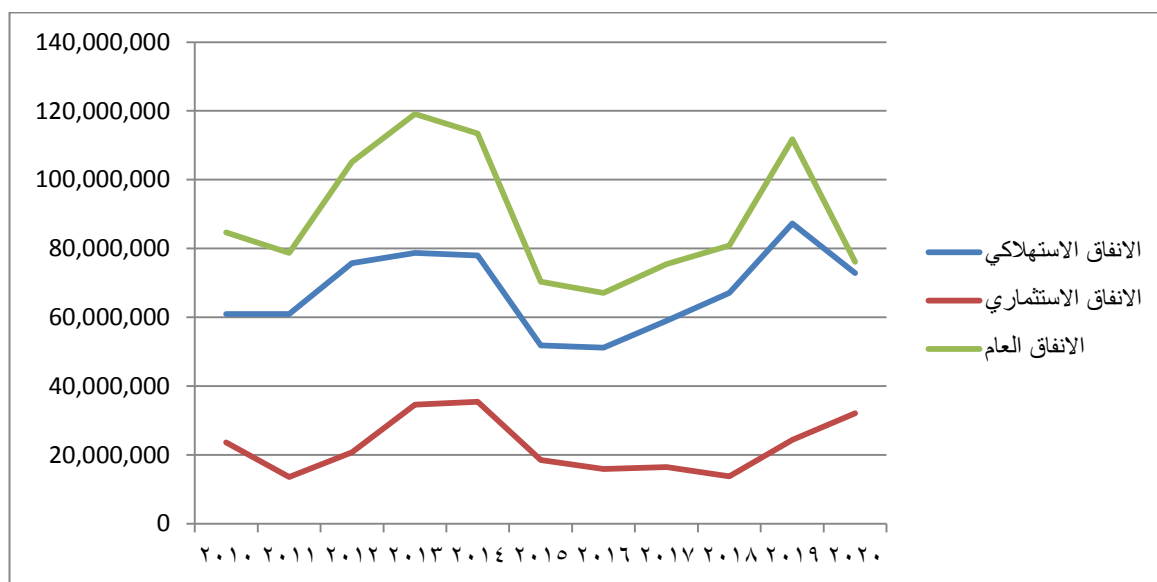
السنوات	الانفاق الاستهلاكي	الانفاق الاستثماري	الانفاق العام	معدل التغير السنوي %
٢٠١٠	٦٠,٩٨١,٠٠٠	٢٣,٦٧٨,٠٠٠	٨٤,٦٥٩,٠٠٠	-----
٢٠١١	٦٠,٩٢٦,٠٠٠	١٣,٦٢٣,٠٠٠	٧٨,٥٥٨,٠٠٠	-٦,٩٧
٢٠١٢	٧٥,٧٨٩,٠٠٠	٢٠,٧٥٦,٠٠٠	١٠٥,١٤٠,٠٠٠	٣٣,٥٠
٢٠١٣	٧٨,٧٤٧,٠٠٠	٣٤,٦٤٧,٠٠٠	١١٩,١٢٨,٠٠٠	١٣,٣٠

٢٠١٤	٧٧,٩٨٦,٢٠٠	٣٥,٤٨٧,٤٠٠	١١٣,٤٧٣,٦٠٠	-٤,٧٥
٢٠١٥	٥١,٨٣٢,٨٤٠	١٨,٥٦٤,٦٧٠	٧٠,٣٩٧,٥١٠	-٣٧,٩٦
٢٠١٦	٥١,١٧٣,٤٠٠	١٥,٨٩٤,٠٠٠	٦٧,٠٦٧,٤٠٠	-٤,٧٣
٢٠١٧	٥٩,٠٢٥,٦٠٠	١٦,٤٦٤,٥٠٠	٧٥,٤٩٠,١٠٠	١٢,٥٦
٢٠١٨	٦٧,٠٥٢,٩٠٠	١٣,٨٢٠,٢٠٠	٨٠,٨٧٣,١٠٠	٧,١٣
٢٠١٩	٨٧,٣٠١,٠٠٠	٢٤,٤٢٢,٦٠٠	١١١,٧٢٣,٦٠٠	٣٨,١٥
٢٠٢٠	٧٢,٨٧٣,٥٠٠	٣٢,٠٨٩,٠٠٠	٧٦,٠٨٢,٢٤٠	٣١,٩٠

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية

الاحصاء والابحاث، للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠).

الشكل (١) تطور الانفاق العام في العراق



٢. تطور الايرادات العامة في العراق : تشمل الايرادات العامة مجموع المبالغ التي تحصل عليها الدولة من مختلف مصادرها (النفط، الضرائب، الرسوم، الغرامات،الخ)، ويتضح من الجدول (٢) إنَّ الايرادات العامة قد ارتفعت من (٧٠,١٧٨,٢٢٣) مليون دينار في عام (٢٠١٠) إلى (١٠٨,٨٠٧,٣٩٠) مليون دينار في عام (٢٠١١)، ثم ارتفعت الى (١١٩,٨١٧,٢٢٤) في عام (٢٠١٢)، و ارتفعت الى (١١٣,٨٤٠,٠٧٦) مليون دينار في عام (٢٠١٣)، لكنها انخفضت الى (١٠٥,٣٨٦,٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠١٤) بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي (صدمة أمنية واقتصادية) فالامنية تضمنت بدخول عصابات داعش الارهابية والتي سيطرت على المناطق المنتجة والمصدر للنفط الخام، أما الاقتصادية فتمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية الى (٩٤) دولار للبرميل

الواحد بعد أن كانت (١٠٣) دولار في عام (٢٠١٣)، ثم انخفضت الى (٦٦،٤٧٠،٢٥٢) مليون دينار في عام (٢٠١٥)، ثم انخفضت الى (٥٤،٤٠٩،٢٧٠) مليون دينار في عام (٢٠١٦) بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط الخام في السوق العالمية الذي وصل الى دون الـ (٥٠) دولار للبرميل الواحد في السوق العالمية، مما انعكس على إيرادات النفط الخام والعجز في الموازنة العامة.

بينما شهدت ارتفاعاً الى (٧٧،٣٣٥،٩٥٤،٣٧٧،٤٦٧،١٠٦) مليون دينار في عامي (٢٠١٧، ٢٠١٨) على التوالي بسبب زيادة أسعار النفط الخام في السوق العالمية، بينما شهدت انخفاضاً الى (١٠٥،٥٦٩،٦٨٦،٩٩،٠٠٠،٠٠٠) مليون دينار على التوالي للعامين (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) بسبب مواجهة الاقتصاد العراقي صدمة مزدوجة تمثلت بتصاعد الاحتجاجات الشعبية وانهيار أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا.

وتشكل الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة بنسبة (٦٥،٣٨%) في عام (٢٠٠٤) أما الإيرادات الضريبية تشكل نسبة (٠،٤٩%) من الإيرادات العامة، ويوضح اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية بسبب الصفة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد على قطاع النفط الخام، أما الإيرادات الضريبية فشكّلت أعلى نسبة مقدارها (8.14%) في عام (٢٠١٧) بسبب تزايد حالات التهرب الضريبي وضعف كفاءة الإدارة الضريبية.

وبلغت أعلى نسبة للإيرادات النفطية مقدارها (١٠٧،٣٢%) في عام (٢٠٠٨) بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط الخام في السوق العالمية نتيجة الطلب المتزايد على النفط الخام، مما انعكس على زيادة الإيرادات النفطية والإيرادات العامة، ويلاحظ أنها انخفضت الى (١٠٦،٥٣%) في عام (٢٠٠٩) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام الى (٥٥) دولار للبرميل الواحد في السوق العالمية، مما انعكس على انخفاض الإيرادات النفطية والعجز في الموازنة العامة.

ويلاحظ أن الإيرادات النفطية تشكل (٩٥%) من الإيرادات العامة وهو اعتماداً كلياً على صادرات النفط بسبب الصفة الريعية للاقتصاد العراقي. نتيجة عدم تنويع الإيرادات الأخرى (إيرادات القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، الإيرادات الضريبية).

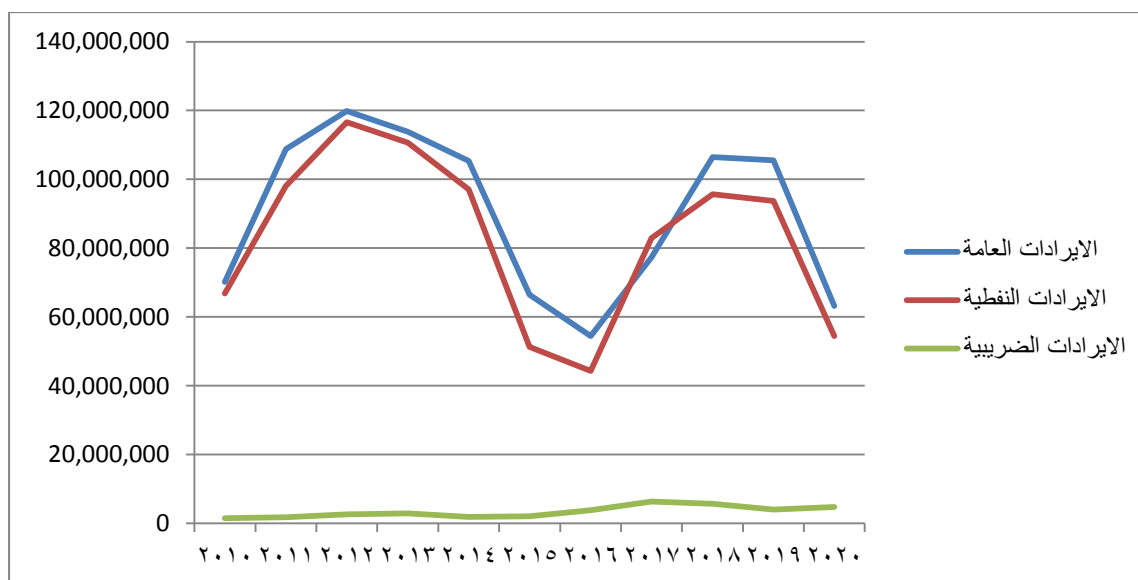
الجدول (٢) تطور الإيرادات العامة في العراق (مليون دينار)

السنوات	الإيرادات العامة	معدل التغير السنوي %	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الإيرادات العامة %
٢٠١٠	٧٠,١٧٨,٢٢٣	---	٦٦,٨١٩,٦٧٠	١,٥٣٢,٤٣٨	90.61	2.18
٢٠١١	١٠٨,٨٠٧,٣٩٠	٥٥,٠٤	٩٨,٠٩٠,٢١٤	١,٧٨٣,٥٩٣	94.71	1.64
٢٠١٢	١١٩,٨١٧,٢٢٤	٩,١٨	١١٦,٥٩٧,٧٦	٣,٦٣٣,٣٥٧	92.91	2.20
٢٠١٣	١١٣,٨٤٠,٠٧٦	-٤,٩٨	١١٠,٦٧٧,٥٤٢	٣,٨٧٦,٨٥٦	97.28	2.53
٢٠١٤	١٠٥,٣٨٦,٦٢٣	-٧,٤٢	٩٧,٠٧٢,٤١٠	١,٨٨٥,١٢٧	92.11	1.78
٢٠١٥	٦٦,٤٧٠,٢٥٢	-٣٦,٩٢	٥١,٣١٢,٦٢١	٢,٠١٥,٠١٠	77.19	3.03
٢٠١٦	٥٤,٤٠٩,٢٧٠	-١٨,١٤	٤٤,٢٦٧,٠٦٤	٣,٨٦١,٨٩٠	81.35	7.10
٢٠١٧	٧٧,٣٣٥,٩٥٤	٤٢,١٣	٨٢,٩٠٠,٠٠٠	٦,٢٩٨,٢٧٢	84.14	8.14
٢٠١٨	١٠٦,٤٦٧,٣٧٧	٣٧,٦٦	٩٥,٦١٩,٠٠٠	٥,٦٨٦,٢١١	89.69	5.33
٢٠١٩	١٠٥,٥٦٩,٦٨٦	-٠,٨٤	٩٣,٧٤١,٠٠٠	٤,٠١٤,٥٠٠	87.14	3.80
٢٠٢٠	٦٣,١٩٩,٧٠٠	-٤٠,١٣	٥٤,٤٤٨,٥٠٠	٤,٧١٨,٢٩٩	٨٦,١٥	٧,٤٦

المصدر : من إعداد الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي، مديرية

الاحصاء والابحاث، للمدة (٢٠١٠ - ٢٠٢٠).

الشكل (٢) تطور الإيرادات العامة في العراق



ثانياً : تطور المؤشر العام لأسعار الأسهم في العراق للمدة (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) :

المؤشر الذي يقيس حركة واتجاه السوق صعوداً أو نزولاً، ويتضح من بيانات الجدول (٣) ان المؤشر العام لأسعار الأسهم بلغ (١٠٠,٩٨) نقطة في عام (٢٠١٠)، ثم ارتفع إلى (١٣٦,٠٣) نقطة في عام (٢٠١٢)، لكنه انخفض إلى (١١٣,١٥) نقطة في عام (٢٠١٣) بسبب تأثيره بانخفاض أسعار النفط الخام في سوق النفط العالمية وانسحاب بعض الشركات المدرجة في السوق المالية انخفض من (٩٩٨) نقطة في عام (٢٠١٤) إلى (٧٣٠) نقطة في عام (٢٠١٥) بسبب تأثير مؤشرات سوق الأوراق المالية بالمؤشرات الاقتصادية الكلية وبقدرة الشركات المساهمة على توليد الأرباح والاستمرار في النشاط مقارنة بالمخاطر المحتملة للاستثمار إلى جانب تدهور الوضع الأمني والسياسي وعدم الاستقرار، وحالة الانكماش التي تعرض لها الاقتصاد العراقي بعد الانخفاض في أسعار النفط خلال عامي (٢٠١٤-٢٠١٥) مما انعكس أدى الى حدوث العجز الموازنة العامة التي انعكست على أداء سوق الأوراق المالية. ثم استمر بالانخفاض ليصل (٥١٠) نقطة في عام (٢٠١٨). (التقرير السنوي، البنك المركزي العراقي، ٢٠١٥)

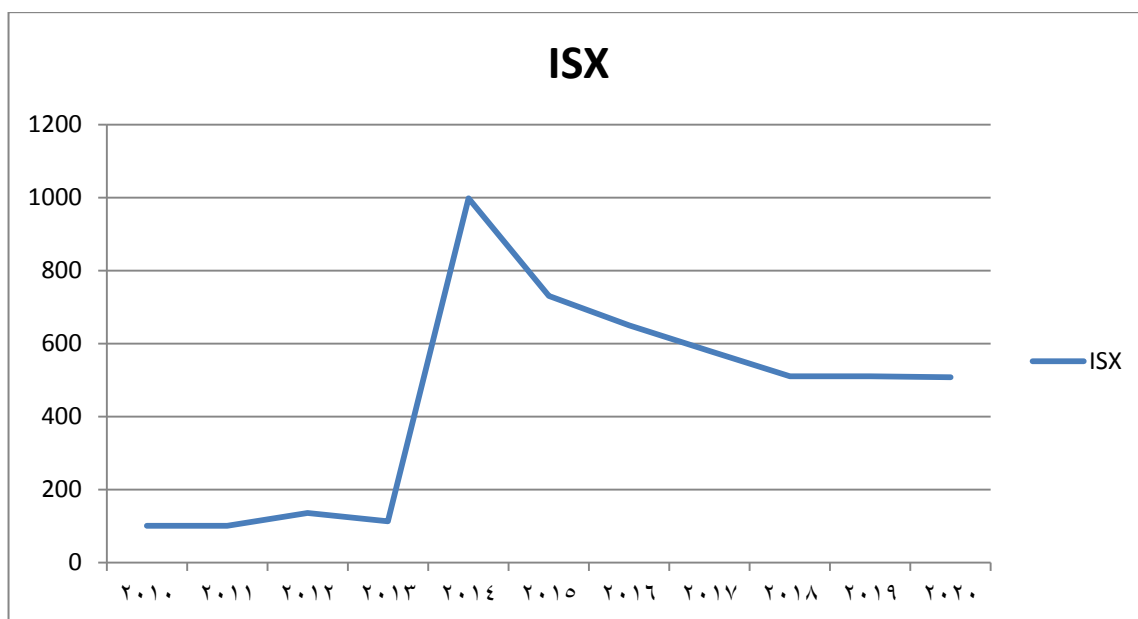
الجدول(٣)المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية (ISX)
(نقطة)

السنوات	المؤشر العام للأسهم (ISX)
٢٠١٠	١٠٠,٩٨
٢٠١١	١٠١
٢٠١٢	١٣٦,٠٣
٢٠١٣	١١٣,١٥
٢٠١٤	٩٩٨
٢٠١٥	٧٣٠
٢٠١٦	٦٥٠
٢٠١٧	٥٨٠
٢٠١٨	٥١٠
٢٠١٩	٥١٠
٢٠٢٠	٥٠٨

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة

(٢٠٢٠ – ٢٠٠٧)

الشكل (٣) تطور المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية



المبحث الثالث

قياس وتحليل أثر أدوات السياسة المالية على المؤشر العام لأسعار الأسهم.

أولاً: وصف النموذج القياسي: يتكون النموذج القياسي من متغيرين مستقلين، ومتغير تابع، إذ تمثل (النفقات العامة والضرائب) المتغيرات المستقلة، والمؤشرات العام للأسهم متغيراً تابعاً:

الجدول (٤) / متغيرات النموذج القياسي

المتغير	نوعه	رمزه باللغة الانكليزية
النفقات العامة	مستقل	PE
الضرائب	مستقل	RE
المؤشر العام للأسهم	تابع	ISX

ثانياً : اختبار وتحليل النتائج : يتضح من الجدول (5) نتائج اختبار أثر المؤشرات المالية على المؤشرات العام لأسعار الأسهم، وهي كالاتي:

الجدول (٥) اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

Dependent Variable: ISX				
Method: Least Squares				
Date: 07/08/22 Time: 18:42				
Sample: 2010 2020				
Included observations: 11				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	281.2287	305.3137	0.921114	0.3839
PE	1.74E-05	6.96E-06	2.498207	0.0370
RE	-1.57E-05	7.08E-06	-2.211746	0.0579
R-squared	0.438623	Mean dependent var	329.7982	
Adjusted R-squared	0.298279	S.D. dependent var	341.2427	
S.E. of regression	285.8550	Akaike info criterion	14.37585	
Sum squared resid	653704.5	Schwarz criterion	14.48436	
Log likelihood	-76.06716	Hannan-Quinn criter.	14.30744	
F-statistic	3.125336	Durbin-Watson stat	2.011785	
Prob(F-statistic)	0.099316			

$$ISX = 281.22 + 1.74 PE - 1.57 RE.....(1)$$

ويتضح من نتائج الجدول أعلاه لاختبار النموذج القياسي تبين الآتي:

١. بلغت قيمة الميل الحدي لمعلمة النفقات العامة مقدارها (١,٧٤) وهي إشارة موجبة وتعني وجود علاقة وتأثير ايجابي (طردي) وهو يتفق مع منهج النظرية الاقتصادية، وأن المتغير التابع سيتغير بمقدار (١,٧٤ %) إذا تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.
٢. بلغت قيمة الميل الحدي لمعلمة الايرادات الضريبية مقدارها (١,٥٧ -) وهي إشارة سالبة وتعني وجود علاقة وتأثير سلبي (عكسي) وهو ينفق مع منهج النظرية الاقتصادية، وأن المتغير التابع سيتغير بمقدار (١,٥٧ -) إذا تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.
٣. بلغت قيمة الحد الثابت (C) مقدارها (٢٨١,٢٢٨٧) مليار دينار، وفي حال عدم وجود قيمة المتغير المستقل ستصبح صفراً، وبالتالي تقرر الحكومة بالاحتفاظ بقيمة (٢٨١,٢٢٨٧) مليار دينار كحد أدنى لتمويل الأنشطة الاقتصادية.
٤. بلغت قيمة معامل القوة التفسيرية (R- Squared = 0.43)، وتعني أن التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ستكون بنسبة (٤٣ %) بسبب التغيرات الحاصلة في المتغيرات

المستقلة، أما المتبقي بنسبة (٥٧%) يعود إلى عوامل اقتصادية وسياسية لم تدخل ضمن النموذج القياسي المقدر.

٥. بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعلمة النفقات العامة مقدارها (٢,٤٩) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (١,٨٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة وتأثير معنوية بين المتغير المستقل والمتغير، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة وتأثير معنوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

٦. بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعلمة الايرادات الضريبية مقدارها (٢,٢١ -) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (١,٨٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فنرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة وتأثير معنوية بين المتغير المستقل والمتغير، ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة وتأثير معنوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

٧. بلغت قيمة (F) المحسوبة مقدارها (٣,١٢) وهي اقل من قيمتها الجدولية البالغة (٤,٢٥) عند مستوى معنوية (٠,٠٥) فنقبل فرضية العدم ($H_0=0$) ونرفض الفرضية البديلة ($H_1 \neq 0$).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات :

١. بينت نتائج اختبار النموذج القياسي وجود علاقة وتأثير ايجابي (طردي) بين المتغير المستقل (الانفاق العام) والمتغير التابع (المؤشر العام للأسعار الأسهم)، وأن المتغير التابع سيتغير بمقدار (١,٧٤) إذا تغير المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة.

٢. بينت نتائج اختبار النموذج القياسي وجود علاقة وتأثير سلبي (عكسي) بين الضريبة والمؤشر العام للأسعار الأسهم، وأن المتغير التابع سيتغير بمقدار (١,٥٧ -) إذا تغير المتغير المستقل (الضريبة) بمقدار وحدة واحدة.

٣. بلغت قيمة الحد الثابت (C) مقدارها (٢٨١,٢٢٨٧) مليار دينار، وفي حال عدم وجود قيمة المتغير المستقل ستصبح صفراً، وبالتالي تقرر الحكومة بالاحتفاظ بقيمة (٢٨١,٢٢٨٧) مليار دينار كحد أدنى لتمويل الأنشطة الاقتصادية.

٤. بلغت قيمة معامل القوة التفسيرية ($R^2 = 0.43$)، وتعني أن التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ستكون بنسبة (٤٣%) بسبب التغيرات الحاصلة في المتغيرات المستقلة، أما المتبقي بنسبة (٥٧%) يعود إلى عوامل اقتصادية وسياسية لم تدخل ضمن النموذج القياسي المقدر.

ثانياً : التوصيات :

١. تطور السياسة المالية في الاقتصاد العراقي من تحقيق سياسة مالية كفوءة تساعد على عملية الاستثمار المالي وتوظيف رؤوس الأموال من قبل المستثمرين.
٢. توفير بيئة اقتصادية ملائمة ومستقرة تتميز بـ (انخفاض معدلات التضخم، فائض الموازنة العامة، استقرار سعر الصرف للعملة المحلية، انخفاض حالات الفساد المالي والاداري والاقتصادي).
٣. توفير الاستقرار السياسي والأمني لسوق العراق للأوراق المالية لجذب المستثمرين والمساهمين وتوفير الحماية لرؤوس أموالهم.
٤. نشر التقارير والبيانات المالية الخاصة بسوق الأوراق المالية من أجل مساعدة الباحثين المتخصصين في العلوم الاقتصادية والمالية والمصرفية والنقدية.

المصادر

١. د. سعيد علي عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٨.
٢. د.يونس احمد البطريق ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، ط١، ٢٠٠٠
٣. د. طاهر الجناحي، المالية العامة والتشريع الضريبي، مطبعة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، ب.ط، ١٩٩٠.
٤. د.محمد علي الزبيدي، المحاسبة الضريبية، دار الامين للنشر والتوزيع، صنعاء، ط١، ٢٠٠٦، ص٣١.
٥. حيدر يونس الموسوي، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية ، (الأردن- السعودية) حالة تطبيقية ، للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧) ، أطروحة دكتوراه - جامعة الكوفة ، ٢٠٠٩.
٦. كامل علاوي كاظم، الطلب على النقود في مصر- دراسة قياسية، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ٤، العدد ٤، ٢٠٠١.
٧. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠١٥ .